الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

**بيان صادر عن الجلسة الخاصة**
**لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري**
**لبحث تداعيات الأزمة المالية التي تعاني منها "الأونروا"**
**الأمانة العامة: الثلاثاء 11 سبتمبر /أيلول 2018**

بطلب من المملكة الأردنية الهاشمية، عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري اجتماعا بتاريخ 2018/9/11، لبحث سبل توفير الدعم السياسي والمالي لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين(الأونروا) بما يمكنها من مواجهة تداعيات الأزمة المالية الحادة التي تواجهها.

ووضع وزير الخارجية وشؤون المغتربين أيمن الصفدي أشقاءه وزراء الخارجية العرب بصورة الاتصالات والتحركات التي أجرتها وتجريها المملكة الأردنية الهاشمية بتنسيق مستمر مع الأشقاء في دولة فلسطين وجمهورية مصر العربية والدول العربية الأخرى والدول الصديقة وبدعم متواصل منهم، لسد العجز المالي الذي تواجهه "الاونروا" في ضوء قرار الولايات المتحدة وقف تمويلها للوكالة، وحشد التأييد الدولي السياسي والمالي للوكالة لتمكينها من الاستمرار في أداء واجباتها وتحمل مسؤولياتها إزاء اللاجئين الفلسطينيين وفقا لتكليفها الأممي.

واستمع المجلس إلى كلمة معالي د. رياض المالكي، وزير الخارجية والمغتربين لدولة فلسطين، والذي حذر من خطورة قرارات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الأونروا، وأن ذلك يأتي كحلقة جديدة في سياق محاولات تصفية القضية الفلسطينية والتي تهدف إلى إنهاء دور وتفويض الأونروا، وشطب حق العودة، وطالب المجتمع الدولي بتأمين الموارد المالية اللازمة لموازنة وأنشطة الأونروا على نحو كاف ومستدام، يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين، في كافة مناطق عملها، بما فيها القدس الشرقية.

أعرب السيد وزير الخارجية المصري سامح شكري في مداخلته خلال الاجتماع عن القلق البالغ جراء التطورات الأخيرة الخاصة بوكالة الأونروا، وما يتصل بذلك من مخاطر تتعلق بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين نتيجة تعرضهم لمعاناة إنسانية ومالية قاسية، وهو ما يستوجب ضرورة تكثيف جميع الأطراف والعمل سويا لمواجهة تلك الإشكاليات، وإيجاد حلول للتعامل مع الآثار المحتملة لإضعاف الوكالة ودورها المحوري في تحسين أوضاع اللاجئين

الفلسطينيين. وأكد السيد وزير الخارجية المصري على أهمية دعم الأونروا، مشيراً إلى ضرورة عدم المساس بالتفويض الخاص بالوكالة، وتأييد مصر الكامل لاستمرار ولايتها على نفس الأسس ونفس الشرعية، داعياً إلى ضرورة وضع خطة للتعامل مع الأزمة الحالية وكذلك على المدى الأطول لكي يتم مواجهة مسألة العجز المالي للوكالة والتحديات التي تواجهها بشكل مستدام.

هذا وقد عبّر الوزراء عن استنكارهم لقرار الولايات المتحدة وقف الدعم للأنروا. وحذروا من خطورة استمرار هذا العجز وتفاقمه على الأوضاع الإنسانية للاجئين. وأكد الوزراء على ضرورة استمرار وكالة "الأونروا" القيام بدورها المحوري في تلبية الاحتياجات الحياتية والإنسانية للاجئين الفلسطينيين وفق تكليفها الأممي، محذرين من أن المساس بولاية الوكالة أو تقليص خدماتها ستسهم في تأزيم الوضع في منطقة الشرق الأوسط.

وشدد الوزراء على أن استمرار الوكالة بالقيام بواجباتها إزاء أكثر من 5 ملايين لاجئ فلسطيني في مناطق عملها الخمس وفقا لتكليفها الأممي مسؤولية دولية سياسية وقانونية وأخلاقية، ذاك أن الحفاظ على "الأونروا" يعني احترام حق اللاجئين في العيش بكرامة وحق حوالي 550 ألف طفل لاجئ في الذهاب إلى المدارس وتأكيدا دوليا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قضية من قضايا الوضع النهائي تحل على أساس قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمها القرار 194 ومبادرة السلام العربية، وبما يضمن حق اللاجئين في العودة والتعويض.

واتفق الوزراء على مواصلة بحث القضية في ضوء نتائج ومخرجات الاجتماع الدولي الذي دعت إليه المملكة الأردنية الهاشمية وبالتنسيق مع الأشقاء في جمهورية مصر العربية ودولة فلسطين وبالتعاون مع السويد وألمانيا واليابان والاتحاد الأوروبي، ورئاسة اللجنة الإستشارية الحالية للأونروا (تركيا)، وعلى اتخاذ وتنفيذ الخطوات اللازمة للبناء على مخرجات المؤتمر الوزاري الاستثنائي المعني بدعم "الأونروا" الذي عقد في العاصمة الإيطالية روما بتاريخ 2018/3/15، واستمرار التحركات السياسية التي يقوم بها الأردن ومصر وكافة الدول العربية لضمان دعم مالي مستدام يضمن استمرار وكالة "الأونروا" في أداء مهامها وفق تكليفها الأممي وحشد الدعم السياسي لتأكيد هذا التكليف.

وثمن الوزراء المواقف الدولية الداعمة للوكالة ولدورها وعبروا عن شكرهم لجميع الدول التي قدمت هذا العام دعما ماليا أدى إلى جمع أكثر من 200 مليون دولار كتمويل إضافي خفض العجز المالي لهذا العام من حوالي 417 مليون إلى حوالي 200 مليون دولار، ما سمح بفتح المدارس والاستمرار في تقديم الخدمات وإرسال رسالة صريحة بأن العالم يدعم استمرار "الأونروا" ودورها، فضلا عن التأكيد على جميع حقوق اللاجئين الحياتية والسياسية وتقدير جهود الدول المضيفة للاجئين ولاسيما لبنان والأردن.